العدد (1454) السنة السادسة - الخميس (12) آذار 2009 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

في اعقاب موجة العمليات الارهابية الاخيرة

البيت الابيض يرفض ربط اعمال العنف بخطة اوباما للانسحاب

بغداد / المدى

رفض البيت الابيض التسليم بان اعمال العنف التي شهدها العراق مؤخرا ناجمة عن اعلان الرئيس الاميركي باراك اوباما بدء انسحاب القوات الاميركية من هذا البلد في آب المقبل.

فيما قال الناطق باسم البيت الابيض روبرت غيبس للصحافيين ان التحديات ما زالت قائمة في العراق لكن الاتفاقات مع حكومة بغداد ما كانت لتوقع لو كانت ستعيده الى «دائرة الخطر». ونفى غيبس ردا على سؤال ان يكون الاعلان عن الانسحاب من العراق شجع الذين يخططون لاعمال عنف على ارتكاب مثل هذه الاعمال.

واضاف غيبس انه لا يشعر باي قلق من سيناريو كهذا. واضاف «لكنني اعلم ان الرئيس وفريقه مصممان فعلا على الوفاء بالتزامهم السهر على الامن والاستقرار في العراق وتقدمه».وتابع «سنواصل تقويم الامور بشكل دائم». مشيرا الى ان اتفاقية وضع القوات التي وقعت بين العراق والولايات المتحدة في عهد الرئيس السابق جورج بوش تنص على انسحاب القوات الاميركية بحلول ٢٠١١. وقال اوباما انه ينوي احترام هذا البرنامج الزمني. وتابع الناطق الرئاسي ان «الادارة السابقة تفاوضت ووقعت اتفاقا لا ينهي مهمتنا القتالية فحسب بل مهمتنا العسكرية بشكل عام. اعتقد ان هذا الامر لم يكن ليتم لو شكل سيناريو يزداد فيه الخطر» على العراق. واضاف غيبس ان اوباما لم يسمع من المسؤولين العراقيين ما يوحي ان برنامج الانسحاب الذي اعلن اخيرا شجع مرتكبي اعمال العنف.

وكان هجوم انتحاري استهدف تجمعاً لشيوخ عشائر ومسؤولين عسكريين عراقيين في (ابو غريب) وقع الثلاثاء اسفر عن استشهاد ٩٠ شخصا على الاقل بعد يومين من اعتداء اخر طال كلية للشرطة واسفر عن استشهاد ٢٨ شخصا.

ورغم تراجع اعمال العنف، اثار الاعتداءان مخاوف بشأن قدرة القوات العراقية على ضمان الامن في البلاد بعد اعلان اوباما ان القسم الاكبر من القوات الاميركية سينسحب من العراق بحلول ٣١ اب ٢٠١٠.

الا ان اوباما اعلن ان قوات قد يصل عديدها الى خمسين الف جندي ستبقى في العراق حتى نهاية ٢٠١١. واكد وزير الدفاع الاميركي روبرت غيتس انه يقاسم اوباما وجهة نظره. واضاف غيتس الذي تحدث عن احتمال بقاء قوة صغيرة في العراق بعد ٢٠١١، ان هذا الامر هو «مجرد تكهنات» من قبله.

واوضح غيتس ان «ما كنت المح اليه هو ان العراقيين قد يأتون في ٢٠١١ ويقولون لنا انهم بحاجة الى دعم لوجستي او استخباراتي». وتابع «لا اعرف اذا كان هذا سيحدث. انها مجرد تكهنات من جانبي».وتابع ان واشنطن تطبق حاليا الاتفاقية بشان وضع القوات (صوفا) التي تنص على انسحاب كل القوات الاميركية بنهاية ٢٠١١.

واكد غيتس ان «هذا ما سيحدث تماما ما لم يطرأ اي تغيير.

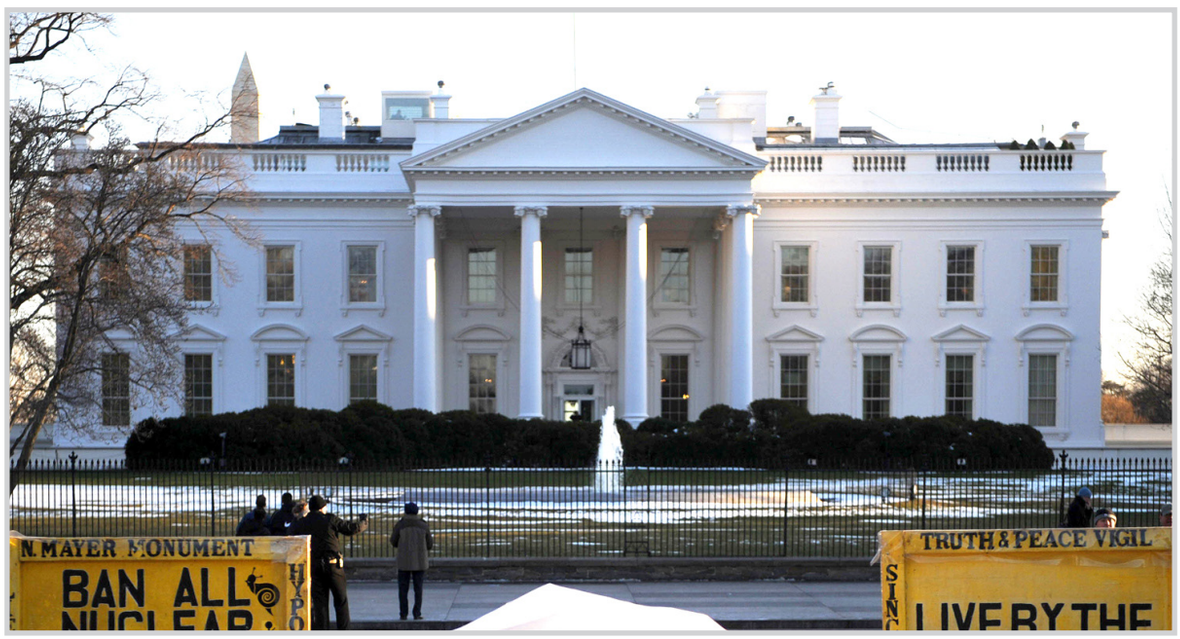

باحثون: العمليات الارهابية في العراق تلفظ انفاسها الاخيرة

بغداد / المدى

يدرك كثيرون أن العنف الذي تلجأ اليه الجماعات المسلحة وهو ما يسمى بالمصطلح السياسي «الارهاب» أصبح قريبا من حدود النهاية بعد أن بدأت الحياة الطبيعية تعود الى الشارع العراقي الذي كثيرا ما امتزجت على اسفلته الاسود اشلاء ودماء ضحايا العنف الذي لم يفرق في استهداف ضحاياه بين مدينة أو لغة او معتقد ديني او سياسي.

ويقول استاذ العلوم السياسية في جامعة البصرة محمد البدران «انا لا اتفق مع من يقول بان هذه العمليات الانتحارية التي شهدتها الساحة العراقية في الاونة الاخيرة هي نوع متطور من الارهاب على العكس من ذلك فانا اجزم بأن هذه العمليات ما هي الا بداية للنهاية».

واضاف «ان الارهاب في العراق أصبح بدون ملف او غطاء شرعي من اي جهة كانت ولاسيما بعد ان فتح ملف الحوار مع المسلحين بعد ان انتقل الكثير منهم الى العملية السياسية وشارك بعضهم في انتخابات مجالس المحافظات الاخيرة».

بينما يقول الكاتب والباحث الدكتور رمضان بدر «ان الارهاب بشكل عام أصبح منظومة تراكمية عالمية لها جذورها ومنابعها في كل بلد، وان رقعة هذه المنظومة تضيق وتتسع حسب أتساع أو ضيق رقعة الامن في أي بلد». واضاف «ان هذه العمليات أخذت بالعد التنازلي وهي في انحسار دائم وأن مايحدث اليوم من عمليات انتحارية ما هو الا رصاصات أخيرة في بندقية أتلفها الصدأ».

أما مسؤول اللجنة الامنية في مجلس محافظة البصرة مناضل التميمي فيقول بحسب ما اوردته وكالة آكانيوز «استطيع ان اجزم ان الارهاب أوشك ان يغادر العراق بلا رجعة لانه بات مكشوفا من قبل القوات الامنية التي بسطت سطوتها عليه ولاسيما العمليات الامنية التي تكللت بالكثير من النجاحات».

وفي مقابل ذلك يقول المسؤول في الحزب الشيوعي عبد الحر معلى «لقد تبلورت ملامح معارَضة سياسية (ثقلها وزعاماتها في الخارج) اهتمت في الاونة الاخيرة بترشيد شعاراتها ودعواتها وتخلت عن اوهام الوصول الى السلطة عبر الانقلاب او الثورة او الفراغ السياسي بعد انسحاب القوات الاجنبية وهي امور قد تساعد الكثيرين من الخارجين عن القانون بدعوى المعارضة ان يعودوا الى رشدهم وان يتركوا خيار السلاح لانه خيار خاسر لامحالة».

وكانت منطقة ابو غريب قد شهدت الثلاثاء هجوما نفذه انتحاري يرتدي حزاما ناسفا اوقع اكثر من تسعين شخصا بين قتيل وجريح بينهم عدد من الاعلاميين الذي كانوا متواجدين لغرض التغطية الاعلامية لدى تجوال مدير عام مكتب شؤون العشائر في وزارة الداخلية مارد عبد الحسن الحسون مع عدد كبير من شيوخ العشائر في سوق العمارات. كما تشهد مدينة الموصل منذ اكثر من شهر اعمال عنف كان آخرها انفجار سيارتين مفخختين في منطقة الحمدانية شرقي المدينة يوم امس اوقعتا عددا من الضحايا المدنيين بالاضافة الى العديد من الهجمات المسلحة التي ينفذ اغلبها بالعبوات اللاصقة والناسفة فضلا عن عمليات الاغتيال التي تطال مسؤولين حكوميين ومدنيين على حد سواء.

خلافا لهجرة الاقليات الاخرى

الطائفة الارمنية تصر على البقاء في العراق

بغداد / المدى

يصر الزعماء الروحيون للطائفة الارمنية على البقاء في العراق رغم العنف الذي طالت شظاياه ابناءها خلال الاعوام القليلة المنصرمة.

واستطاعت الطائفة بفضل ابتعادها عن الاضواء البقاء في ارض الرافدين منذ وصول طليعة ابنائها من التجار المغامرين مطلع القرن السابع عشر.

وخلافا للمسيحيين العراقيين الذين يهاجرون باعداد كبيرة بسبب تعرضهم للخطف والقتل، يصر الارمن ممن لم يغادروا على البقاء في ارضهم. ويقول الارشمندريت ناريغ اشكانيان (٦٣ عاما) بينما كان احد الكهنة يسجل اخر الولادات والوفيات في صفوف الطائفة «نحن هنا لنبقى فهذه ارضنا ايضا، رغم ما نواجهه من مصاعب في بعض الاحيان».

ويبلغ عدد افراد الطائفة حاليا نحو ١٢ الفا بينهم سبعة الى ثمانية الاف في بغداد، فيما يبلغ عدد السكان في العراق ٢٩ مليون نسمة. وكان عددهم يناهز الاربعين الفا في الخمسينيات غالبيتهم يتحدرون من الناجين من المجازر التي ارتكبها العثمانيون بين العامين ١٩١٥ و١٩١٧.

ويعود الوجود الارمني في العراق الى القرن السابع عشر عندما غامر تجار في التجول ضمن قوس يمتد من ايران نزولا باتجاه مرفأ البصرة قبل ان يصعد باتجاه بغداد. ولدى كنيستهم الواقعة في ساحة الطيران في بغداد سجلات تعود الى العام ١٦٣٦. ولقي ما لا يقل عن ٤٥ ارمنيا مصرعهم منذ سقوط النظام السابق العام ٢٠٠٣ في اعمال عنف طائفية او اجرامية، في حين تعرض ٣٢ منهم للخطف مقابل فدية مالية ما يزال اثنان منهم في عداد المفقودين.ويؤكد اشكانيان ان «عمليات الخطف توقفت العام ٢٠٠٨». وفي اواخر العام ٢٠٠٤، اضرم مهاجمون النار في كنيسة للارمن تم تشييدها حديثا في مدينة الموصل قبل تدشينها بايام. وللكنيسة الارمنية مدرسة ومقبرة تبلغ مساحتها حوالي نصف هكتار.

ويقول ناظر المدرسة كرنيك افاكيان ان المدرسة اعادت فتح ابوابها العام ٢٠٠٤ بعد ان بقيت مغلقة طوال فترة حكم حزب البعث الذي ارغم العراقيين على التوجه الى المدارس الحكومية.ويتابع ان حوالي ١٥٠ تلميذا من سبعين عائلة يتلقون دروسهم فيها اليوم مشيرا الى ان النظام السابق كان يسمح باعطاء دروس دينية وتدريس اللغة الارمنية.

لم يشكل الارمن خطرا على الحكم، فقد كانوا مقربين الى الباشاوات ابان الحقبة العثمانية، وللبريطانيين ايام الحكم الاستعماري.

ويقول اشكانيان «نحن مدينون للعرب، فقد فعلوا ما باستطاعتهم للترحيب بنا كما سمحوا لنا بالعمل والترقي في المراتب الاجتماعية بعد ان وصل الناجون من المذابح، وغالبيتهم من اليتامى، حفاة اثر فرارهم في الصحراء هربا من الموت».وفي المقابل، تدعي اسرة اسكندريان انها تملك غالبية الاراضي الواقعة ضمن المنطقة الخضراء حيث مقر الحكومة والسفارة الاميركية.

ولعائلة قيومجيان التي توطنت في العراق منذ زمن بعيد، صلات قربى مع كالوست غولبنكيان الشهير ب«السيد خمسة بالمئة»، اي حصته من عائدات النفط العراقي قبل حوالى قرن من الزمن.

كما انها ما تزال تملك ارضا شاسعة في الفلوجة، المعقل السابق للمقاتلين من العرب السنة.

وبثت قناة فضائية عراقية قبل عامين مسلسلا عن سارة الارمنية وريثة الثروة الضخمة التي تم حرمانها منها عن طريق الاحتيال، وكيف وقع الوالي العثماني الكهل في غرامها وتم تهريبها الى القنصلية الالمانية بعد وضعها داخل سجادة فارسية.كما يصور المسلسل الحفلات الباذخة التي اقامتها بعد استدعائه الى اسطنبول، وكيف انتهت تستعطي المارة في شوارع بغداد.

ويقول اشكانيان «لقد غادر الاغنياء العراق. لكن الان نحن الاغنياء لاننا نقوم بخدمة الكنيسة والطائفة».

وقد فر الاف الارمن بعد الاجتياح الاميركي ربيع العام ٢٠٠٣ الى ارمينيا وسوريا ولبنان.

اما الولايات المتحدة والسويد وهولندا، فقد قصدها من استطاع الحصول على تأشيرات دخول.ويختم رجل الدين قائلا «يرجع الكثير منهم حاليا نظرا لتحسن الاوضاع الامنية في البلاد، وذلك بسبب نفاد الاموال او لانهم لم يتدبروا اقامتهم هناك».

ربع النساء أميات و٨٠٪ من المسؤولات عن العوائل أرامل

مبادرات دولية لمعالجة اوضاع المرأة العراقية ضد العنف

بغداد / المدى

قالت الأمم المتحدة إنها ستضع المزيد من الموارد لمواجهة إرتفاع معدلات العنف ضد النساء العراقيات وتوعية الرأي العام وتعزيز التشريعات الرامية إلى حماية حقوقهن، وشددت على ضرورة تعزيز الخطوات الرامية إلى ضمان حماية ودفع حقوق النساء العراقيات إلى الأمام.

واكدت الامم المتحدة في تقرير صدر عنها مؤخرا تناول واقع حياة المرأة العراقية وطرق الارتقاء بواقعها الحياتي وكرس جانبا كبيرا من بحثه للعنف الذي تتعرض له شريحة كبيرة من النسوة العراقيات على مدى عقود وحتى الوقت الحاضر، مشيرا الى ان سنوات النزاع التي شهدها العراق أعاقت التقدم بإتجاه تحقيق المساواة بين الجنسين. وقال ممثل الأمم المتحدة المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية بالعراق ديفيد شيرير «إن أهم أولويات الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٩ هي تحسين الظروف بالنسبة إلى النساء والفتيات اللاتي ما زلن لا يشعرن بالإنتعاش الحاصل في البلاد». وأشار إلى إرتفاع معدلات العنف ضد النساء، وقال شيرير «نحن سنضع المزيد من الموارد للمبادرات الرامية إلى معالجة هذه المشكلة وتوعية الرأي العام وتعبئة الدعم وتعزيز تشريعات تهدف إلى حماية حقوق النساء، متطرقاً إلى بعض المؤشرات الإيجابية مثل إنتخاب النساء في إنتخابات مجالس المحافظات التي جرت في نهاية كانون الثاني الماضي حيث حصلت النساء على ربع المقاعد. وأضاف قائلاً «علينا الآن البناء على هذا التقدم بالاتحاد والعمل مع الحكومة العراقية ومنظمات المجتمع المدني لتحسين فرص النساء وحقوقهن الأساسية» . واوضح انه من بين كل ١٠ أسر عراقية توجد امرأة على رأس واحدة من تلك الأسر ٨٠٪ منهن أرامل. وتمثل النساء ١٧٪ من القوة العاملة في البلاد، مقارنة بنحو ٨١٪ من الرجال ويعزى ذلك إلى إرتفاع الأمية بين النساء.

واكد شيرير ان ما يقارب ربع الفتيات والنساء أميّات مقارنة بنحو ١١٪ فقط من الأولاد ويرجع ذلك إلى الخوف من الذهاب إلى المدرسة بسبب العنف. واظهرت تقديرات اخيرة ان عدد سكان العراق عام ٢٠٠٧ قد بلغ ٢٩،٦٨٢،٠٨١ مليون نسمة بينهم ١٤،٩٤٣،٥١٦ مليون نسمة من الذكور و١٤،٧٣٨،٥٦٥ مليون نسمة من الاناث.

كما أعربت الأمم المتحدة عن قلقها إزاء المؤشرات الصحية للنساء حيث وصلت معدلات وفيات النساء عند الحمل والولادة إلى ٨٤ في كل ١٠٠ الف حالة مقارنة بنحو ٤١ في الأردن و٦٥ في سوريا.

وقال ممثل اليونيسف في العراق اسكندر خان انه «يمكن تفادي معظم وفيات النساء والأطفال في العراق بتدخلات بسيطة مثل الرعاية الطبية خلال الحمل وعمليات الولادة إلى الرضاعة الطبيعية والنظافة في المنزل». وأكد أهمية التعاون مع النظام الصحي في العراق لمنع مزيد من الوفيات. واوضح ان الأمم المتحدة تعمل مع المنظمات المحلية والدولية لوضع برامج للتوعية والحماية والتعليم والمأوى والصحة من أجل النساء العراقيات.

ومن جهتها، قالت الوزيرة السابقة لشؤون المرأة في العراق نوال السامرائي إن الازمات التي مرت بالبلد خلفت جيشا من الارامل والمطلقات وغير المتزوجات مؤكدة عدم قدرة الوزارة على معالجة مشاكل النساء وواصفة وضع المرأة في البلاد بانه «كارثة». واضافت السامرائي في تصريحات صحافية لمناسبة اليوم العالمي للمرأة ان «المرأة العراقية تواجه ازمة وجود القوات الاميركية والارهاب وانهيار الاقتصاد ما ادى الى جيش من الارامل وعدد كبير من المطلقات والنساء غير المتزوجات والمشردات» . واشارت الى ان «المجتمع ينهار وكنت وزيرة في وزارة لا تملك شيئا من مقومات النهوض بالمرأة. ليست هناك صلاحيات او كوادر اوامكانات مادية». واشارت الى «عدم وجود فروع للوزارة في محافظات البلاد».

وخلفت معاناة المرأة العراقية الناجمة عن الصعوبات التي عاشها العراق خلال العقود الماضية، جيلاً من النساء اللواتي حرمن من الحياة الطبيعية اسوة بالدول المجاورة.

وقالت السامرائي «عندما يكون الوضع الامني للبلاد غير مستقر مع اعمال عنف وارهاب فاول من يدفع الثمن هي المرأة فيتم حرمانها من الدراسة والعمل وتصبح سجينة المنزل». وكانت السلطات العراقية قد أعلنت في الثالث من الشهر الماضي اعتقال امرأة يطلق عليها «ام المؤمنين» تولت اعداد ما لا يقل عن ثمانين انتحارية نفذت ٢٨ منهن عمليات ادت الى سقوط المئات بين قتلى وجرحى.

اغلبهم ممن انتهت عقودهم مع المتعددة

العمالة الاجنبية تتوافد الى العراق رغم ارتفاع معدلات البطالة

بغداد / المدى

تتوافد العمالة الاجنبية وخصوصا الآسيوية الى العراق مع تحسن الاوضاع الامنية، على الرغم من ارتفاع معدلات البطالة في هذا البلد الى ١٦ بالمئة.

ويقول عادل احمد صاحب شركة «سهول المراعي» التي باشرت نشاطها منتصف العام ٢٠٠٨ في منطقة العطيفية في بغداد ان «العامل الاجنبي يتلقى راتبا شهريا يتراوح بين ١٥٠ الى ٣٠٠ دولار حسب نمط العمل والخبرة».

وينشط المكتب في استقدام الايدي العاملة الاجنبية بالتعاون مع شركات من دول خليجية، لتشغيلهم في المعامل والمحلات التجارية والمطاعم والفنادق. وظهرت مؤخرا شركات اهلية متخصصة في استيراد الايدي العاملة الاجنبية.

ويضيف عادل احمد وهو في الثلاثينيات من العمر ان «استيراد اليد العاملة الاجنبية تجربة حديثة في البلد، بدأت بعد ٢٠٠٣ حين تم استقدام البعض للعمل داخل المنطقة الخضراء لصالح القوات الاجنبية وانتهت عقودهم ويريدون العمل في بغداد».ويتابع «عندما سمعنا بالخبر سألنا عن اوضاعهم واجورهم فكانت رخيصة مقارنة باجور العامل العراقي ويعملون وقتا اطول بموجب بند يحدد ساعات العمل وايام الاجازات والاجور وعطلة يوم واحد شهريا».في المقابل «يلتزم الكفيل بتوفير السكن والطعام والمعالجة الصحية اذا اصيب العامل بحادث ما»، وفقا لعادل احمد الذي يروي ما واجهه من «صعوبات» قائلا «في البداية، احتجزت نقاط «التفتيش عددا منهم لكننا نجحنا في اخراجهم بعد اعلام المعنيين باننا شركة رسمية وقدمنا لهم بياناتهم واوراقهم الثبوتية وسمات الدخول».

ويتابع ردا على سؤال «ليست هناك ضوابط معينة مفروضة على دخولهم الا الاجراءات الروتينية مثل الفحص الطبي للامراض المعدية، كما انه لا توجد شروط بالنسبة للعمر او الجنس او الدين». ويؤكد ان «الذكور القادمين من بنغلادش يشكلون ٩٩ بالمئة من العاملين في حين تشكل الاندونيسيات عددا قليلا».

واشار الى ان عددهم «الكلي (للذين استقدمهم مكتبه) منذ بدأنا العمل يبلغ حوالى خمسمائة في العراق ومئة تقريبا في بغداد»، مؤكدا ان «الوضع الامني ساعدنا كثيرا فلم يعد هناك قتل او خطف».

واستهدفت المجموعات المتطرفة دينيا العاملين الاجانب، ما ادى الى عزوف الشركات الاجنبية عن العمل في العراق وتوقف العديد من المشاريع التنموية في مختلف القطاعات الحيوية كالكهرباء والصحة والبنى التحتية.

من جهته، يقول محمد (٢٩ عاما) وهو من بنغلادش جاء الى العراق للعمل في مصنع للحوم في العطيفية ويتكلم العربية بصعوبة «لا توجد مشكلة في العمل هنا الوضع آمن ولا اخاف شيئا». ويضيف ان «المعاملة جيدة لكن الراتب قليل والعمل كثير».

ويفضل ابو علي، صاحب احد محلات التجهيزات الغذائية في شارع فلسطين وفق وكالة الانباء الفرنسية استخدام الايدي العاملة الاجنبية بدلا من العراقية «بسبب الالتزامات الكثيرة للعراقيين واجورهم المرتفعة قياسا الى العامل الاجنبي». ويتابع «يبلغ اجر العامل ٢٠٠ دولار شهريا واقوم بتوفير المسكن والطعام، ويعمل من التاسعة صباحا الى ٢٢،٠٠ مساء مع استراحة للغداء مدتها ساعة» مشيرا الى ان مدة الاقامة ثلاث سنوات.

اما حسين قيس المسؤول عن العمال في احد محلات الكاظمية فيقول ان «الفكرة مصدرها الحاجة ليد عاملة رخيصة».ويوضح ان «العراقي اجره مرتفع يصل الى ٥٠٠ او ٦٠٠ دولار ودوامه منقطع حسب ظروفه والتزاماته لكن العامل الاجنبي يعمل ٢٤ ساعة يوميا، سبعة ايام في الاسبوع».

وحول طريقة استقدام الايدي العاملة، يقول «طلبنا ثلاثة عمال من الجنسية البنغلادشية يعملون عشر ساعات يوميا لقاء مئتي دولار شهريا مع ساعة استراحة وغداء واعطيناهم الملحق الخاص بالمحل للاقامة».

ويشير قيس الى ان «تحسن الوضع الامني ساعدنا كثيرا. كان من الصعب العمل مع اي اجنبي بغض النظر عن جنسيته كما كان معرضا للقتل والخطف. اما الان فقد تغيرت الاوضاع والايدي العاملة العراقية لا تكفي واحيانا تكون اجورها مرتفعة».

وتتكفل الشركة الخاصة باستقدام الايدي العاملة الاجنبية بتغطية نفقات العمال التي تتراوح بين اربعة الى خمسة الاف دولار تشمل اجور النقل واستحصال تأشيرة الدخول والمبيت وكلفة اقامة العمال حتى العثور على عمل لهم.

لكن المتحدث الرسمي باسم وزارة العمل والشؤون الاجتماعية عبد الله اللامي يؤكد ان «هذه المكاتب تعمل دون ضوابط قانونية».

ويضيف ان «الجميع يعرفون ان قانون الاستثمار للشركات الاجنبية والعراقية العاملة في العراق يتضمن ضوابط تحدد نسبة خمسين بالمئة للايدي العاملة المحلية في كل مشروع».

لافتا الى انه «لا تراخيص لهذه المكاتب، وهناك مراكز تدريبية خاصة بالوزارة للعاطلين عن العمل لاننا ندرك ان العامين ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ سيشهدان انطلاقة مشاريع عملاقة لاعادة هيكلة البنى التحتية».